T05-01160

جامعة المنوفية
كلية الحقوق

١٠٦٦
إهـــداء
١٠٤
تجارى
فاعة الرسائل
١٠٤٤/٣

عقد شراء الحقوق التجارية

رسالة لنيل درجة دكتور فى الحقوق

مقدمه من
هشام محمد كمال فضلى
مدرس مساعد بكلية الحقوق - جامعة المنوفية

جامعة القاهرة
المكتبة المركزية
كلية الحقوق

لجنة الاشراف والحكم على الرسالة

أ.د حمدى عبد الرحمـــن أحمد استاذ القانون المدنى كلية الحقوق - جامعة عين شمس عميد كلية الحقوق - جامعة المنوفية سابقا	رئيسا ومشرفا
أ. د حسام الدين كامل الأهوانى استاذ ورئيس قسم القانون المدنى كلية الحقوق - جامعة عين شمس	عضـــوا
أ.د محمـــد فريد العرينى استاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية	مشـــرفا
أ.د جـــلال وفـــاء محمـــدين استاذ مساعد القانون التجارى والبحرى كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية	عضـوا

جامعة القاهرة
المكتبة
كلية الحقوق

إهـــداء

إلى من رحلت عن الدنيا قبل أن تشاركنى فرحتى
بإتمـام هذا البحث..... **أمى يرحمها الله.**

إلى مـن ضحـوا بالكثـير فـى سـبيل إعـداد هـذا
البحث..... **زوجتى وأولادى.**

إلى مـــن لم يبخـل بجهـده أو بوقتـه مـن أجـــل
تذليل مصاعب هذا البحث .....
..... استاذنا الدكتور **محمد فريد العـرينى.**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة

١- مشكلة تحصيل الحقوق التجارية وابعادها المختلفة:

تعد مشكلة صعوبة تحصيل الحقوق التجارية أحد عوامل تعثر المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعرضها لخطر التصفية، الأمر الذى ينعكس سلبيا على اقتصادنا الوطنى. وهى مشكلة تتسم بابعاد ثلاثة: **أولا**، إن أهم ما يثير مخاوف وقلق البائعين هو تخلف المشترين عن الوفاء فى آجال الاستحقاق، بسبب إعسارهم أو إفلاسهم أو تعنتهم بغير وجه حق. صحيح أن البائع يجب أن يدرس الوضع المالى لمدينه قبل التعامل معه، وأن يأخذ عليه من الضمانات ما يجنبه خطر تخلفه عن الوفاء فى أجل الاستحقاق، الا أنه، فى غالب الاحيان، لا يمتلك الوسائل والادوات التى تمكنه من تحقيق ذلك، وإذا امتلكها فإن طابع السرعة الذى تتسم به المعاملات التجارية يقف حائلا دون ذلك، كما أنه ليس بمنأى عن المدين حسن النية الذى يتعرض لصعوبات مالية غير متوقعة. **ثانيا**، لو أمن البائع جانب المدين وتيقن من قيامه بالوفاء، يتعين عليه أن ينتظر آجل الاستحقاق حتى يمكنه أن يرجع عليه، وقد تكون منشأته التجارية فى آمس الحاجه إلى هذه الأموال سواء للوفاء بالتزاماتها تجاه الغير أو لتحقيق طموحات التطور التى تفرضها طبيعة المنافسة التجارية. وهو أمر يجعل البائع بين خيارين، إما أن يشترط على مدينه الالتزام بالوفاء الفورى للثمن، وتكون النتيجة المتحصلة هو ركود بضائعه وعجزه عن تصريفها فى الأسواق، وإما أن ينتظر آجل الاستحقاق ويعجز عن الوفاء بالتزاماته أو القيام بانشطته المختلفة، مما يؤدى إلى انتكاس منشأته التجارية. **ثالثا**، علاوة على هذا وذاك، فإن تحصيل الحقوق التجارية يقتضى من المنشأة الامكانيات الادارية والمالية للقيام بنشاط التحصيل ذاته، ولتنظيم حساباتها المتعلقه بهؤلاء المدينين مما يرهق ميزانيتها باعباء مالية إضافية.

٢- مشكلة تحصيل الحقوق التجارية والعقود التقليدية:

وفى سبيل تجاوز المشكلة المشار إليها بابعادها الثلاثة، يلجأ البائع، عادة، إلى القوالب العقدية التقليدية، وأهمها:

أ - عقد الوكالة:

يستطيع البائع توكيل المؤسسات المتخصصة والبنوك لتحصيل فواتيره على مدينيه، وإمساك حساباته المتعلقة بهم. ويعيب هذه الوكالة أنها تواجه أحد أبعاد المشكلة دون الابعاد الأخرى. فهى، وإن كانت ترفع عن كاهله العبء الادارى والمالى اللازم للقيام بنشاط التحصيل ذاته، لا تتضمن أى تعجيل لقيمة الفواتير، أو أى التزام بتأمين البائع من مخاطر إعسار مدينيه أو إفلاسهم[1].

ب - عقد القرض:

ويمكن للبائع أن يلجأ إلى البنوك ومؤسسات الائتمان لأقتراض الأموال اللازمة لممارسة نشاطه. ويعيب هذه الوسيلة: **أولا**، أنها تواجه أحد ابعاد المشكلة، وهو عدم حلول أجل استحقاق الفواتير، دون الابعاد الأخرى. فلا يلتزم البنك بالتأمين على حقوق العميل لدى مدينيه، ولا بالتعهد بتحصيل هذه الحقوق. **ثانيا**، أن الحصول على قرض يحتاج إلى اجراءات طويلة ومعقدة وضمانات خاصة، ومن غير المنطقى أن يلجأ البائع إلى هذه الاجراءات لعلاج مشكلة تحصيل الفواتير التى لا يتجاوز أجل استحقاقها ثلاثة اشهر. **ثالثا**، أن القروض تكون، غالبا، محددة الهدف، فلا تقبل البنوك إقراض العملاء إلا لتمويل المشروعات الاستثمارية، فى الوقت الذى يحتاج فيه العميل هذه القروض للوفاء بإلتزاماته تجاه الغير.

ج - عقد خصم الاوراق التجارية:

ويتميز عقد خصم الأوراق التجارية عن غيره من العقود فى مواجهة المشكلة بقيام البنك أومؤسسة الائتمان: **أولا** بتعجيل حقوق البائع على مدينيه الثابتة فى أوراق تجارية. **ثانيا** بامكانية التزام البنك بضمان عدم الرجوع على العملاء فى حالة تخلف المدينين عن الوفاء Escompte à forfait. **ثالثا** بتجنيب العملاء الصعوبات المالية والأدارية المتعلقة بتحصيل هذه الأوراق. ولكن يعيب الخصم أن له نطاقه المحدود المتعلق بالحقوق المتجسدة فى أوراق تجارية دون الثابتة فى فواتير. كما أن عمولته تبدو مرتفعة بالقياس بامكانيات المنشأت الصغيرة، خاصة اذا كان الخصم مصحوبا بضمان عدم الرجوع.

---

[1] راجع فى التفرقة بين عقد شراء الحقوق وعقد الوكالة العادية فى مواجهة مشكلة تحصيل الحقوق:
Le Factoring, Chambre nationale des conseillers financiers, 1966, P. 27.

الفهـــــرس

الموضـــــــوع	الصفحـة
مقدمة عامة.....	١
مشكلة تحصيل الحقوق التجارية وابعادها المختلفة.....	١
مشكلة تحصيل الحقوق التجارية والعقود التقليدية.....	١
مشكلة تحصيل الحقوق التجارية ونشأة وتطور عقد الشراء.....	٣
شراء الحقوق وعناصره المتعددة.....	٦
موضوع البحث - فكرة الائتمان وتنوع عناصر الاتفاق.....	٧
تقســـــــــيم.....	٨

القسم الأول

الآثر الملزم للعقد ومنح الائتمان ١١

الباب الأول

منح الائتمان وملكية حقوق العميل

"المظهر الايجابى لعملية الائتمان" ١٥

الفصل الأول

فكرة الضمان بمعناه الاقتصادى ١٦

المبحث الأول: دواعى اللجوء إلى الضمان بمعناه الأقتصادى..... ١٧

المطلب الأول - اسلوب تكوين الرهن الحيازى وعمليات الائتمان.... ١٨

الفرع الآول - المشكلات المتعلقة بحيازة الحق الشخصى... ٢٠

الموضـــــــوع	الصفحـة
الأتجاه الأول: تحقق حيازة الحقوق الشخصية بالإخطار.....	٢١
الأتجاه الثانى: تحقق الحيازة بتسليم السند.....	٢٢
الأتجاه الثالث: البحث عن تعريف للحيازة خاص بالحقوق الشخصية.....	٢٢
الفرع الثانى - المشكلات المتعلقة بالإعلان.....	٢٤
المطلب الثانى- آثار الرهن الحيازى وعمليات الائتمان.....	٢٥
الفرع الأول - رهن الحقوق وأفضلية الدائن المرتهن.....	٢٦
الغصن الأول - الأفضليات والامتيازات المقررة لبعض طوائف الدائنين.....	٢٦
الغصن الثانى - التشريع الفرنسى الجديد للإفلاس وحقوق الدائنين أصحاب التأمينات.....	٢٧
الفرع الثانى - رهن الحقوق وحق الحبس.....	٣٠
الفرع الثالث - رهن الحقوق وحق طلب التمليك.....	٣١
الأتجاه الأول: إنكار حق طلب التمليك فى حالة رهن الحقوق.....	٣١
الأتجاه الثانى: إقرار حق طلب التمليك فى حالة رهن الحقوق.....	٣١
المطلب الثالث - عدم ملاءمة الرهن الحيازى لطبيعة عقد شراء الحقوق.....	٣٢
المبحث الثانى: تطبيقات فكرة الضمان بمعناه الاقتصادى.....	٣٣
المطلب الأول - الضمانات غير المباشرة التقليدية للائتمان.....	
حوالة الحق.....	٣٤
الفرع الأول - الصور المختلفة لحوالة الحق الضامنة للائتمان.....	٣٦
الغصن الأول - صورتان مقبولتان للحوالة الضامنة بالمعنى الاقتصادى.....	٣٦
الغصن الثانى - صورتان مستبعدتان: الحوالة الضامنة للائتمان بالمعنى القانونى.....	٣٩

الموضـــــــوع	الصفحـة
الفرع الثانى – عيوب حوالة الحق الضامنة للائتمان.....	٤١
المطلب الثانى – الضمانات غير المباشرة الحديثة للائتمان.....	٤٢
الفرع الأول – الحلول الاتفاقى كإطار لعقد شراء الحقوق...	٤٤
الفرع الثانى – حوالة ديلى ومتطلبات الائتمان.....	٤٨
الغصن الأول – مظاهر التجديد فى حوالة ديلى.....	٤٩
البند الأول – حوالة ديلى والتجديد من حيث الشكل.....	٤٩
أولا – الشروط القانونية لفاتورة ديلى.....	٥٠
ثانيا – الطبيعة القانونية لفاتورة ديلى.....	٥١
البند الثانى – حوالة ديلى والتجديد من حيث الموضوع	٥٣
الغصن الثانى – اسباب عزوف مؤسسات شراء الحقوق عن اللجوء لحوالة ديلى.....	٥٨
البند الأول – تقدير مبدأ الوكالة الضمنية بتحصيل الحق	٥٩
البند الثانى – مقارنة الحلول الاتفاقى بحوالة ديلى مع الإخطار.....	٦٢
الفصل الثانى	
شراء الحقوق بين مضمونه الحقيقى ومظهره الخارجى	٦٣
المبحث الأول: عقد الحلول الاتفاقى وعناصر الائتمان.....	٦٤
المطلب الأول – عقد الحلول الاتفاقى وعنصر منح الائتمان.....	٦٤
الفرع الأول – شكل الائتمان "تعجيل حقوق العميل على مدينيه".....	٦٥
الغصن الأول – الاعتماد الممنوح للعميل بشأن كل مدين من مدينيه.....	٦٥

الموضـــــــوع	الصفحـة
الغصن الثانى – الوفـاء بقيمـة الحقـوق المقبـولة فى نطـاق الاعتماد الممنوح.....	٦٧
الغصن الثالث – حلول المؤسســة محل العميـل فى حقوقه على مدينيه.....	٦٨
الفرع الثانى – عمولة الائتمان.....	٧١
الفرع الثالث – مانح الائتمان.....	٧٣
المطلب الثانى – عقد الحلول الاتفاقى وعنصر الاسترداد.....	٧٦
الفرع الأول – عقد الحلول الاتفـاقى والشخص الملتزم بـرد الائتمان.....	٧٦
الفرع الثانى – أجل الوفاء وأجل الاسترداد.....	٧٨
المبحث الثانى: عقد الحلول الاتفاقى والحفاظ على حقوق مانح الائتمان...	٧٩
المطلب الأول – المبدأ العام فى شأن انتقال توابع الحق.....	٨١
الفرع الأول – توابع الحق والاتجاهات الفقهية.....	٨١
الاتجاه الأول: اتجاه لاروميه فى تحديد المقصود بتوابع الحق.....	٨٢
الاتجاه الثانى: اتجاه كارياك فى تحديد المقصود بتوابع الحق.....	٨٢
الفرع الثانى – توابع الحق والتطبيقات المتنوعة.....	٨٣
المطلب الثانى – الخلافات المثارة حول انتقال بعض التوابع.....	٨٥
الفرع الأول – مدى انتقـال الملكية المحتفظ بها إلى مؤسسـة شراء الحقوق.....	٨٦
الفرع الثانى – مدى انتقـال دعوى الفسخ إلى مؤسسة شراء الحقوق.....	٨٩

الموضـــــــوع الصفحـة

الباب الثانى

منح الائتمان وضمان عدم الرجوع

"المظهر السلبى لعملية الائتمان"

الارتباط الوثيق بين الضمان والائتمان فى عقد شراء الحقوق..... ٩٢

الفصل الأول

النظام القانونى لالتزام المؤسسة بضمان عدم الرجوع ٩٤

المبحث الأول: مفهوم الالتزام بالضمان..... ٩٥

المطلب الأول – الخصائص الرئيسية للالتزام بضمان عدم الرجوع... ٩٥

المطلب الثانى – التعريف بالالتزام بضمان عدم الرجوع..... ٩٨

المبحث الثانى: نطاق الضمان..... ١٠٣

المطلب الأول – حالات التزام المؤسسة بالضمان..... ١٠٥

الفرع الأول – الضمان وإعسار المدين أو إفلاسه..... ١٠٥

الفرع الثانى – الضمان والقوة القاهرة..... ١٠٧

المطلب الثانى – حالات إعفاء المؤسسة من الضمان..... ١٠٨

الفرع الأول – امتناع المدين عن الوفاء الراجع إلى سـلوك العميل..... ١٠٩

الفرع الثانى – امتناع المدين عن الوفاء الراجع إلى الحق ذاته..... ١١١

الموضـــــــوع	الصفحـة
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لاتفاق ضمان عدم الرجوع.....	١١٣
المطلب الأول – اتفاق الضمان والكفالة.....	١١٤
الفرع الأول – الرأى المؤيد لاعتبار التزام الضامن كفالة...	١١٤
الفرع الثانى – الرأى المعارض لاعتبـار التـزام الضـامن كفالة.....	١١٥
المطلب الثانى – اتفاق الضمان وعقد تأمين الائتمان.....	١١٧
المطلب الثالث – شرط الضمان والمسئولية العقدية عن فعل الغير....	١١٨
الفرع الأول – مضمون النظرية.....	١١٩
الغصن الأول – عـرض عـام للمسئولية العقديـة عن فعـل الغير.....	١٢٠
الغصن الثانى – محتوى التطبيق الخاص.....	١٢٢
الغصن الثالث – أوجـه الاختـلاف بيـن شـرط الضمـان والمسئولية العقدية عن فعل الغير فى فرضها التقليدى	١٢٣
الفرع الثانى – الاساس القانونى للنظرية.....	١٢٤
المطلب الرابع – الضمان السلبى وشرط عدم الرجوع.....	١٢٦
الفصل الثانى	
الحد من مخاطر التزام المؤسسة بضمان عدم الرجوع	١٢٩
المبحث الأول: الحرية التعاقدية والحد الأول لمخاطر ضمان عدم الرجوع	١٣١
المطلب الأول – الحماية المبنية على حرية أختيار العملاء.....	١٣٢
الفرع الأول – أسلوب أختيار العملاء.....	١٣٢

الموضـــــــوع	الصفحـة
أولا: مصادر المعلومات اللازمة لممارسة الأختيار.....	١٣٣
ثانيا: المعايير المتبعة فى اختيار العملاء.....	١٣٤
ثالثا: نتيجة الفحص.....	١٣٦
الفرع الثانى- مسئولية المؤسسة فى ممارسة حرية الأختيار	١٣٧
أولا: مسئولية المؤسسة فى مواجهة الراغب فى التعاقد.....	١٣٧
ثانيا: مسئولية المؤسسة فى مواجهة الغير.....	١٣٨
المطلب الثانى – الحمايــة المبنيــة على حريــة انتقــاء الفواتير	
"مبــدأ القبــول".....	١٤٠
أولا: الخصائص المميزة للقبول.....	١٤٠
ثانيا: حق المؤسسة فى القبول أو الرفض.....	١٤٢
المطلب الثالث – الحماية المرتبطة بإنهاء العقد.....	١٤٣
الفرع الأول – حق إنهاء العقد وفقا للقواعد العامة.....	١٤٤
الفرع الثانى – حق إنهاء العقد وفقا لقانون الإفلاس.....	١٤٧
المبحث الثانى: مبدأ التعاون وحسن النية فى التعامل والحد الثانى	
لمخاطر ضمان عدم الرجوع.....	١٤٩
المطلب الأول – الحماية المستمدة من التزام العميل بالتبصير.....	١٥١
الفرع الأول – الالتزام قبل التعاقدى بالإعلام.....	١٥١
الفرع الثانى – الالتزام التعاقدى بالإعلام.....	١٥٢
ثلاث طوائف من البيانات يتعين الادلاء بها.....	١٥٢
أولا: البيانات المتعلقة بالحقوق المنقولة.....	١٥٢
ثانيا: البيانات المتعلقة بزبائن العميل.....	١٥٣
ثالثا: البيانات المتعلقة بمنشأة العميل.....	١٥٤
المطلب الثانى – الحماية المستمدة من مبدأ الجماعية.....	١٥٤
الفرع الأول – مبدأ الجماعية والتزامات العميل.....	١٥٥
الفرع الثانى – مبدأ الجماعية والتزامات المؤسسة.....	١٥٧

الموضـــــوع	الصفحـة
الغصن الأول – الوظيفة الرئيسية للعقد.....	١٥٨
الغصن الثانى – الوظيفة التابعة للعقد.....	١٥٩
المبحث الثالث: الرجوع على العميل والحد الثالث لمخاطر ضمان عدم الرجوع.....	١٦٢
المطلب الأول – تعدد ضمانات الرجوع.....	١٦٣
الفرع الأول – الضمانات الملتصقة بنقل الحقوق.....	١٦٤
الفرع الثانى – الضمانات المتعلقة بالحسابات.....	١٦٩
الفرع الثالث – الكفالة الشخصية.....	١٧٠
المطلب الثانى – تحريك الضمانات.....	١٧١
الفرع الأول – تحـــريك الضمـــانات الخاصـــة بالأوراق التجارية.....	١٧٢
الفرع الثانى – تحـــريك ضمـــانات الرجـــوع فى حـــالة الحلول الاتفاقى.....	١٧٥
خاتمة القسم الأول **فكرة الضمان وعنصر منح الائتمان**	١٧٧

الموضـــــــوع الصفحـة

القسم الثانى

سريان العقد واسترداد الائتمان ١٨٠

الباب الأول

السريان فى مواجهة المدين واسترداد الائتمان ١٨٢

الفصل الأول

نطاق الاسترداد

المقصود بالعملية القانونية الثلاثية ومحتواها..... ١٨٥

المبحث الأول: الاسترداد ودفوع المدين المتعلقة بالحق المنقول..... ١٨٩

المطلب الأول – نطاق الدفوع فى حالة النقـل الأحادى للحق بالطـرق المدنية "الحلول الأتفاقى أو الحوالة"..... ١٩٠

الفرع الآول – دفوع المدين المتعلقة بالحق المنقول..... ١٩٠

أولا: الدفوع المأخوذ من التصرف أو العمل القانونى المنشئ للحق..... ١٩١

ثانيا: الدفوع المتعلقة بفعل أو عمل لاحق على إبرام العقد المنشئ للحق..... ١٩٢

ثالثا: وضع الدفوع المتعلقة بعقد الحوالة..... ١٩٣

الفرع الثانى– عدم أحقية المدين فى الرجوع على المؤسسة ١٩٤

المطلب الثانى– نطاق الدفوع فى حالة ازدواجيـة نقل الحق بالطـرق المدنية والتجارية..... ١٩٥

الفرع الآول – إصدار الأوراق بمعرفة عميل المؤسسة..... ١٩٧

أولا: إصدار الورقة التجارية بعد إنتقال الحق بالحلول أو بالحوالة..... ١٩٨

ثانيا: إصدار الورقة التجارية قبل إنتقال الحق بالحلول أو بالحوالة..... ١٩٩

الفرع الثانى – إصدار الورقة بمعرفة مؤسسة الشراء..... ١٩٩

الموضـــــــوع الصفحـة

المبحث الثانى: الاسترداد ونشأة الدفوع الجائزة للمدين..... ٢٠٠

المطلب الأول – تطبيقات قاعدة الأثر الناقل للعقد..... ٢٠٢

الفرع الأول – المقاصة القانونية..... ٢٠٣

الغصن الأول – تاريخ تحريم المقاصة القانونية فى حوالة ديلى..... ٢٠٤

الغصن الثانى – الطبيعة القانونية للمقاصة..... ٢٠٧

الفرع الثانى – المقاصة الاتفاقية..... ٢٠٩

أولا: المقاصة الفورية..... ٢٠٩

ثانيا: المقاصة المستقبلية..... ٢١٠

ثالثا: المقاصة المستمرة "الحساب الجارى"..... ٢١٠

المطلب الثانى – استثناءات قاعدة الأثر الناقل للعقد..... ٢١٣

الفرع الأول – الأثر الناقل للعقد والاستثناء المقرر لمصلحة المدين..... ٢١٣

الغصن الأول – المقاصة للارتباط..... ٢١٤

البند الأول – موقع المقاصة للارتباط من الدفع بعدم التنفيذ والدفع بالفسخ..... ٢١٧

البند الثانى – موقع المقاصة للارتباط من المقاصة القانونية والمقاصة القضائية..... ٢١٩

الغصن الثانى – الوفاء اللاحق على الحلول الاتفاقى أو حوالة ديلى..... ٢٢٠

الفرع الثانى– الأثر الناقل للعقد والاستثناء المقرر لمصلحة المؤسسة..... ٢٢١

الموضـــــــوع	الصفحـة

الفصل الثانى

إجراءات الاسترداد

عملية الاسترداد بين متطلبات الائتمان ومخاطره..... ٢٢٤

المبحث الأول: شكليات الرجوع على المدين ومتطلبات الائتمان..... ٢٢٥

المطلب الأول – شراء الحقوق والتخفيف من أشكال الإعلان..... ٢٢٦

الفرع الأول – الإخطار بإنتقال الحق إلى المؤسسة..... ٢٢٦

الفرع الثانى– قبول المدين الوفاء للمؤسسة..... ٢٣٠

المطلب الثانى– شراء الحقوق وتبسيط إجراءات نقل الحق..... ٢٣١

المبحث الثانى: شكليات الرجوع على المدين ومخاطر الائتمان..... ٢٣٣

المطلب الأول – الإخطار وأثره الإيجابى فى الزام المدين بالتبصير... ٢٣٤

الفرع الآول – مدى قيام الالتزام بالتبصير فى حوالة ديلى؟. ٢٣٥

أولا: مدى قيام الالتزام بالتبصير فى حالة الإخطار البسيط؟..... ٢٣٦

ثانيا: مدى قيام الالتزام بالتبصير فى حالة الإخطار مع ابداء التحفظات؟..... ٢٣٧

الفرع الثانى– مـدى قيـام الالتزام بالتبصير فى الحلول الاتفاقى؟..... ٢٤٠

المطلب الثانى – انتفاء الإخطار وأثره السلبى فى وقوع التنازع مع البنك مستلم الأموال..... ٢٤٣

الفرع الآول – موانع الاسترداد..... ٢٤٦

الغصن الأول– هل تحول قواعد الحساب الجارى دون الاسترداد؟..... ٢٤٦

الغصن الثانى– هل تقف طبيعة النقود بإعتبارها اشياء مثلية دون الاسترداد؟..... ٢٤٧

الموضـــــــوع	الصفحـة
الفرع الثانى - تأسيس دعوى الاسترداد على مبدأ سريان العقد فى مواجهة الغير.....	٢٤٩
الفرع الثالث- تأسيس دعوى الاسترداد على فكرة المسئولية.....	٢٥١
الباب الثانى **السريان فى مواجهة الغير واسترداد الائتمان** **"التزاحم فى الاسترداد"**	
الحماية التشريعية لطوائف من الدائنين وتعاظم مخاطر الاسترداد.....	٢٥٦
الفصل الأول **التزاحم الحاصل مع الغير بسبب أوصاف خاصة بالحق**	٢٥٨
المبحث الأول: التزاحم مع البائع تحت شرط الاحتفاظ بالملكية.....	٢٥٩
المطلب الأول - الطبيعة القانونية لدعوى استرداد الثمن.....	٢٦٣
الفرع الأول - دعوى الاسترداد والحلول العينى.....	٢٦٣
الغصن الأول- مفهوم الحلول.....	٢٦٤
الغصن الثانى- وقت الحلول.....	٢٦٥
الفرع الثانى - دعوى الاسترداد والدعوى المباشرة الناقصة	٢٦٨
الفرع الثالث - الترجيح بين الرأيين.....	٢٧٠
المطلب الثانى - النتائج المترتبة على تحديد طبيعة دعوى استرداد الثمن.....	٢٧١

الموضـــــــوع	الصفحـة
الفرع الأول – فض التزاحم.....	٢٧١
الغصن الأول – البائع تحت شرط الاحتفاظ بالملكية وفاتورة ديلى.....	٢٧٢
الغصن الثانى – البائع تحت شـرط الاحتفـاظ بالملكيـة والحلول الاتفاقى.....	٢٧٣
الفرع الثانى – طرق تجنب التزاحم.....	٢٧٥
الغصن الأول – الوسيلة الإدارية لتجنب التزاحم.....	٢٧٥
الغصن الثانى – الوسيلة الفنية لتجنب التزاحم.....	٢٧٦
المبحث الثانى: التزاحم الحاصل بين مؤسسة شراء الحقوق والمقاول من الباطن.....	٢٧٧
المطلب الأول – التقييـد القانونى والقضائى لحق مؤسسة شـراء الحقوق.....	٢٨٢
الفرع الأول – نطاق التحريم القانونى لنقل الحقوق.....	٢٨٣
الغصن الأول – انتقـال الحق إلى المؤسسة والمادة ١٥ من قانون المقاولة من الباطن.....	٢٨٤
الغصن الثانى – انتقال الحق إلى المؤسسـة والمادة ١/١٣ من قانون المقاولة من الباطن.....	٢٨٦
البند الأول – نطاق التحريم استنادا للمادة ١/١٣.....	٢٨٦
البند الثانى – جزاء مخالفة المادة.....	٢٨٧
الفرع الثانى – استخـلاص عناصر الدعوى المباشـرة من نصوص القانون.....	٢٩٠
المطلب الثانى – إفلات مؤسسـة شـراء الحقـوق من قيود استرداد الائتمان.....	٢٩٢

الموضـــــــوع	الصفحـة
الفرع الأول – انتقال الحق للمؤسسة قبل إبرام عقد المقاولة من الباطن.....	٢٩٣
الفرع الثانى – الحـوالة بجـزء من الحـق والمقـاولة من الباطن.....	٢٩٥
الفرع الثالث – قبـول الورقة التجارية أو الفاتورة والمقاولة من الباطن.....	٢٩٦
الفرع الرابع – شـرط سـريان المقـاولة من البـاطـن فـى مواجهة مؤسسة شراء الحقوق.....	٢٩٧
الفصل الثانى	
التزاحم مع الغير بسبب نقل الحق اكثر من مرة	٢٩٩
المبحث الأول: تزاحم الاغيار وقت الوفاء.....	٢٩٩
المطلب الأول – التزاحم مع حامل الورقة التجارية غير المقبولة.....	٣٠٠
الفرع الأول – التزاحم وطبيعة حق حامل الورقـة التجاريـة غير المقبولة.....	٣٠٠
الفرع الثانى – التزاحم وقاعدة الاسبقية.....	٣٠٢
المطلب الثانى – التزاحم مع حامل الورقة التجارية المقبولة.....	٣٠٣
المطلب الثالث – التزاحم الحاصل بين مؤسسة شراء الحقوق ومحال له آخر.....	٣٠٦
المبحث الثانى: تزاحم الاغيار بعد الوفاء.....	٣٠٧

الموضـــــــوع	الصفحـة
المطلب الثانى – الرجوع على الغير سيئ النية الموفى له.....	٣٠٨
المطلب الثالث – الرجوع على الغير حسن النية الموفى له.....	٣٠٩

الفصل الثالث

التزاحم الحاصل بين المؤسسة وبين الغير

بسبب إجراءات الحجز وشهر الإفلاس ٣١٣

المبحث الأول: التزاحم بين المؤسسة وبين الدائن الحاجز..... ٣١٣

المطلب الأول – التزاحم مع الدائن الحاجز حجزا تخصيصيا..... ٣١٦

الفرع الأول – نظام الحجز التخصيصى على الحقوق..... ٣١٧

الفرع الثانى – فض التزاحم بين المؤسسة وبين الدائن الحاجزحجزا تخصيصيا..... ٣١٨

المطلب الثانى – التزاحم بين المؤسسة وبين الدائن الحاجز حجزا تحفظيا..... ٣١٩

الفرع الأول – نظام الحجز التحفظى على الحقوق..... ٣١٩

الفرع الثانى – فض التزاحم بين المؤسسة وبين الدائن الحاجز حجزا تحفظيا..... ٣٢١

المبحث الثانى: التزاحم بين مؤسسة شراء الحقوق وبين المدير القضائى للأموال "السنديك"..... ٣٢٣

المطلب الأول – سريان العقد فى مواجهة السنديك..... ٣٢٣

الفرع الأول – التزاحم وإبرام العقد فى فترة الريبة..... ٣٢٤

الموضـــــوع	الصفحـة
أولا: هل العقد مختل التوازن؟.....	٣٢٥
ثانيا: هل يتضمن العقد أى وفاء بالديون؟.....	٣٢٦
ثالثا: تعاقد مؤسسة شراء الحقوق مع العميل رغم علمها بإختلال اشغاله.....	٣٢٩
الفرع الثانى – التزاحم وتنفيـذ السنديك لالتزامات العميل المفلس.....	٣٢٩
الغصن الأول – تاريخ نشـوء الحق وفقـا لنظريـة تكوين الحقوق.....	٣٣١
الغصن الثانى – الاهـداف التى يتوخاهـا المشـرع مـن الاستمرار فى انشطة المفلس التجارية.....	٣٣٢
المطلب الثانى – سريان ضمانات العقد فى مواجهة السنديك.....	٣٣٤
الفرع الأول – عدم قابلية عقد شراء الحقوق للانقسام.....	٣٣٥
الفرع الثانى – حساب الضمان.....	٣٣٨
خاتمة القسم الثانى	
فكرة الضمان وعنصر استرداد الائتمان	٣٣٩
خاتمـة الرسـالة	
الحقيقة القانونية – الحقيقة الاقتصادية – التوصيات	٣٤١
مراجع الرسالة.	٣٤٩
الفهـــرس.	٣٦٩